بلا اذن مالكه انقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانيه
ركب دابة غيره لاطفأ حريق ومنع فى البلد فانهدم شئ بركوبه لم يضمن لان
ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه لايجوز دخول بيت انسان الا باذنه
الا فى العزو وفيما اذا اسقط ثوبه فى بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذه
حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلثة اوجه ان الارض للحافر فلا
نبشه ولا تسوية وان مباحة فله قيمة حفره وان وقفا فكذلك
ولا يكره لو الارض متسعة لان الحافر لا يدرى بأى ارض يموت لايجوز
التصرف فى مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا فى مسائل مذكورة فى الاشباه
غصب حمارة فتبعها فحملها فاكله الاسد ضمنه كما فى معاياة الوهبانية
وغاصب شئ كيف يضمن غيره وليس له فعل بما يتغير وغاصب
نهر هل له منه شربه وهل يطهر طاهر ومطهر

## فصل غيب بمجهة

ما غصب وضمن قيمته لمالكه ملكه عندنا مستندا الى وقت الغصب
فتسلم له الاكساب لا الاولاد ملتقى والقول له بيمينه لو اختلفا
فى قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان برهن او برهنا
فللمالك فقط لاتقبل بينة الغاصب لقيامها على نفى الزيادة وهو الصحيح ولو على

ونقل المصنف عن البزازية لو قال الغاصب او المودع المتعدى لا اعرف
قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان
فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا
على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المغصوب فللغاصب اخذه ودفع
القيمة او رده واخذ القيمة وهى من خواص كتابنا فليحفظ
فان ظهر المغصوب وهى قيمته اكثر مما ضمن او مثله او دونه على الاصح
عنايه فالاول ترك قوله وهى اكثر وقد ضمن بقوله اخذه المالك ورد
عوضه او امضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه
باقراره الا فى ثلثة نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية فتجب
ولو ضمن بقول المالك او ببرهانه او نكول الغاصب فزوائده ولا خيار
للمالك لرضاه حيث ادى هذا المقدار فقط وان باع الغاصب
المغصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرر الغاصب ثم ضمنه لا
لان الملك الناقص يكفى لنفاذ البيع لا العتق ورد المغصوب
مطلقا متصلة كسمن وحسن او منفصلة كد وقيم امانة لا تضمن
الا بالتعدى او المنع بعد طلب المالك لانه امانة ولو طلب فلم يسلمه
لا يضمن وما نقصته الجارية بالولادة مضمون وتجبر بولدها

لان تحرير المشترى
من الغاصب انما
فذ فى الاصح عينية
صحح